

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

عمان تطرح سندات بـ124 مليون ريال عماني

مسقط - كونا: طرحت سلطنة عمان أمس سندات بقيمة 124 مليون ريال عماني. وتكررت النشرة الصادرة عن البنك المركزي أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0,09٪، فيما بلغ أعلى سعر مقبول 0,10٪، وأشارت إلى أن مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوماً، حيث سيتم استحقاتها في 2 يناير المقبل. وأوضحت أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من 5 الجاري حتى 11 منه هو 1٪. يذكر أن شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي إلى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام.

يتم تطبيقها على المستوى العالمي في 2013

البنوك الكويتية مستعدة لتطبيق معايير بازل 3.. ومصرفيون يشددون على ضرورة الانتقائية في اختيار المعايير الجديدة



حدثها. أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على المصرف. وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقيات السابقة.

وتشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المماثلة والناتجة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الربو من خلال فرض متطلبات إرسال إضافية للمخاطر المتكورة وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق وتدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة. كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

ويهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون اتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للنشاط الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار وتمتدح أيام الركود الاقتصادي عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

ويتعرض المحور الخامس لمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها. ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقتراح اعتماد نسبتين الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً أما النسبة الثانية «NSFR» فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد والهدف منها أن يتوافر للبنوك مصادر تمويل مستقرة للنشاطات.

محاور الاتفاقية

وتشمل محاور الاتفاقية خمسة محاور هامة حيث ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفاقة قاعدة رساميل البنوك وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة أخرى مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعودات وغير المقيدة بتاريخ استحقات أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور

● تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5٪ من الأصول أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية التي ثلاثة أضعاف ليلعب نسبة 7٪. وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7٪ يمكن للسلطات المالية أن ترفض قبولاً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيها ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تنتفض الصعاء.

● وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الأضرار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفراً و2,5٪ من رأس المال الأساسي وحقوق المساهمين مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقر لدى البنوك وذلك لضمان من تأثرها بآداء دورها في منح الائتمان الحالي من 4٪ إلى 6٪ وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال. ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 ونفذها بشكل نهائي في عام 2019.

● تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة ما زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول المجموعة العشرين حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة مكونة من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.

● التزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم رأس المال الأساسي وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5٪ على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية المقدرتها بنحو 2٪ وفق اتفاقية بازل 2.

الاتفاقية تلزم البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز



تعزز المعايير الرأسمالية العالمية وتساهم في الاستقرار المالي

وتبعد البنوك عن المعاملات الخطرة

وقد شدّد بعض المصرفيين على ضرورة الانتقائية في اختيار المعايير الجديدة في حال تطبيقها في دولة الكويت بما يتناسب مع القطاع المصرفي المحلي لاسيما أن تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك المحلية والخسائر كانت أقل وطأة من نظيراتها في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعزز اتفاقية بازل الثالثة المعايير الرأسمالية العالمية وتساهم في الاستقرار المالي والنمو وستباعد البنوك عن المعاملات الخطرة من خلال اللوائح الأكثر صرامة التي يتضمنها الاتفاق. كما أن طول الفترة الزمنية المسموح بها لتطبيق هذه الاتفاقية والتي تمتد حتى عام 2019 يعد سبباً قوياً لتبديد المخاوف لأنها تمنح البنوك الفرصة الكافية لتنظيم أمورها وإعادة رسم سياساتها المالية وفقاً للمستجدات الحادثة على الساحة العالمية ورأي البعض في زيادة رأسمال البنوك حماية لها من المخاطر وقدرة أوسع على تعزيز خطوتها الائتمانية.

فيما تضمنت الاتفاقية خمسة إصلاحات واردة في بازل 3 وهي كالتالي: ● التزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم رأس المال الأساسي وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5٪ على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية المقدرتها بنحو 2٪ وفق اتفاقية بازل 2.

مع بداية سنة 2013 سيتم تطبيق اتفاقية بازل 3 لتقاضي أو للحد من أي أزمات مالية قد تحدث مستقبلاً خاصة أن منطقة اليورو لا تزال تعاني من تداعيات الأزمة والتي زادت منها الأزمات الاقتصادية في اليونان وإسبانيا والبرتغال فضلاً عن ضعف النمو قسّي الاقتصاد الأمريكي ووفقاً لنشرة أصدرها معهد الدراسات المصرفية حول اتفاقية بازل 3 التي تضمنت 4 محاور وهي: الحاجة إلى اتفاقية بازل 3 وصوره بيان الاتفاقية والإصلاحات الواردة فيها ومحور الاتفاقية وتأثيرها وتطبيقها. فسان دولة الكويت تعد من أوائل الدول التي قامت بتطبيق قواعد بازل 2 في نهاية عام 2005 مما ساهم في حماية الجهاز المصرفي وتحصين البنوك الكويتية من آثار الأزمة المالية العالمية ومن هذا المنطلق فهي مستعدة لتطبيق معايير بازل 3 في حال ارتأت الجهات المعنية ضرورة ذلك لاسيما بعد التجربة الناجحة في تطبيق معايير بازل 1 وبازل 2 قسّي البنوك إضافة إلى المخصصات الكبيرة التي تم الاحتفاظ بها في البنوك منذ نشوب الأزمة المالية الأخيرة. وقد أكدت معظم البنوك الكويتية في أكثر من مناسبة أنها في موقع جيد وأنها قادرة على تطبيق معايير بازل الثالثة وهذا ناتج عن القوة الرأسمالية التي تتمتع بها تلك البنوك والتعليمات التي تلتزم بها من قبل الجهات الرقابية وبخاصة تعليمات بنك الكويت المركزي.

● وجاءت محافظة حولي في المركز الثاني وجاءت محافظة حولي في المركز الثاني من خلال تداول 31 عقاراً تسداول منها 18 عقاراً في العقار الخاص و13 عقاراً في العقار الاستثماري وعلى مستوى السوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

● وجاءت محافظة الاحمدي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 29 عقاراً تسداول منها 19 عقاراً في العقار الخاص و10 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى السوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

● وجاءت محافظة الفروانية رابعا في المرتبة الرابعة من خلال تداول 20 عقاراً تسداول منها 19 عقاراً في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى السوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

● وجاءت محافظة الجھراء والعامصة خامساً وجاءت محافظة الجھراء والعامصة في المرتبة الخامسة مكر من خلال تداول 9 عقارات في كل محافظة على حدة. أما محافظة الجھراء فقد تركزت الـ 9 عقارات في العقار الخاص وعلى مستوى التداولات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تسداولات عقارية خلال هذه الفترة.

كما أن محافظة العاصمة التي تداول فيها 9 عقارات تداول منها 8 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 4 عقارات في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

● عاطف رمضان



انخفاض التداول على العقارات الخاصة والتجارية وارتفاع الاستثمارية

بلغ 15 عقاراً بمبلغ قدره 5,1 ملايين دينار ولم يشهد العقار الاستثماري أو التجاري أو المخازن أو الصناعي أي تحرك خلال هذا الاسبوع.

أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن إجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 15 عقاراً مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ إجمالي العقارات المتداولة 8 عقارات وذلك بارتفاع مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 7 عقارات. ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص أن مؤشره ارتفع بواقع 7 عقارات واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات «الاستثماري» و«التجاري» و«المخازن» خلال هذه الفترة.

مبارك الكبير في الصدارة

ووفقاً لإحصائية وزارة العدل فإن مبارك الكبير احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد التداولات العقارية خلال الفترة من 14 إلى 18 أكتوبر الماضي بواقع تداول 32 عقاراً تسداول منها 31 عقاراً

متراً بقيمة 1,2 مليون دينار كائن في منطقة بنيد القار وأرض مساحتها 653,8 متراً بقيمة مليون دينار كائنة في منطقة السالمة وبنائية مساحتها 985 متراً بقيمة 1,3 مليون دينار كائنة في منطقة السالمة وبنائية مساحتها 1470 متراً بقيمة 1,5 مليون دينار كائنة في منطقة المنقف. أما الصفقة التي تمت في العقار الخاص فكانت عبارة عن بيت مساحته 1207 أمّار بقيمة مليون دينار كائن في منطقة السرة.

● وجاءت محافظة الجھراء والعامصة خامساً وجاءت محافظة الجھراء والعامصة في المرتبة الخامسة مكر من خلال تداول 9 عقارات في كل محافظة على حدة. أما محافظة الجھراء فقد تركزت الـ 9 عقارات في العقار الخاص وعلى مستوى التداولات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تسداولات عقارية خلال هذه الفترة.

كما أن محافظة العاصمة التي تداول فيها 9 عقارات تداول منها 8 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 4 عقارات في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

● عاطف رمضان

انخفاض مؤشر تداول العقود العقارية بواقع 12 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق

يلصل إجمالي العقود إلى 130 عقاراً

● وجاءت محافظة الاحمدي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 29 عقاراً تسداول منها 19 عقاراً في العقار الخاص و10 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى السوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

● وجاءت محافظة الاحمدي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 29 عقاراً تسداول منها 19 عقاراً في العقار الخاص و10 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى السوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

● وجاءت محافظة الفروانية رابعا في المرتبة الرابعة من خلال تداول 20 عقاراً تسداول منها 19 عقاراً في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى السوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

● وجاءت محافظة الجھراء والعامصة خامساً وجاءت محافظة الجھراء والعامصة في المرتبة الخامسة مكر من خلال تداول 9 عقارات في كل محافظة على حدة. أما محافظة الجھراء فقد تركزت الـ 9 عقارات في العقار الخاص وعلى مستوى التداولات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تسداولات عقارية خلال هذه الفترة.

كما أن محافظة العاصمة التي تداول فيها 9 عقارات تداول منها 8 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 4 عقارات في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

● عاطف رمضان

انخفاض مؤشّر تداول العقود العقارية بواقع 12 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق

يلصل إجمالي العقود إلى 130 عقاراً

● وجاءت محافظة الاحمدي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 29 عقاراً تسداول منها 19 عقاراً في العقار الخاص و10 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى السوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

● وجاءت محافظة الاحمدي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 29 عقاراً تسداول منها 19 عقاراً في العقار الخاص و10 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى السوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

● وجاءت محافظة الفروانية رابعا في المرتبة الرابعة من خلال تداول 20 عقاراً تسداول منها 19 عقاراً في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى السوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

● وجاءت محافظة الجھراء والعامصة خامساً وجاءت محافظة الجھراء والعامصة في المرتبة الخامسة مكر من خلال تداول 9 عقارات في كل محافظة على حدة. أما محافظة الجھراء فقد تركزت الـ 9 عقارات في العقار الخاص وعلى مستوى التداولات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تسداولات عقارية خلال هذه الفترة.

كما أن محافظة العاصمة التي تداول فيها 9 عقارات تداول منها 8 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 4 عقارات في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

● عاطف رمضان

أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 14 إلى 18 أكتوبر الماضي أن هناك انخفاصاً في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 7 إلى 11 أكتوبر الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 104 عقارات بمبلغ قدره 26,8 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 26 عقاراً بقيمة 11,5 مليون دينار ولم يشهد العقار التجاري أو المخازن أو الحرفي أو الشريط الساحلي أي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود

● وجاء في الإحصاءات ان إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 14 إلى 18 أكتوبر الماضي بلغ 130 عقاراً مقارنة بالاسبوع السابق حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 142 عقاراً وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 12 عقاراً، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 12 عقاراً مقارنة بالاسبوع السابق.

● وجاءت محافظة الاحمدي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 29 عقاراً تسداول منها 19 عقاراً في العقار الخاص و10 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى السوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

● وجاءت محافظة الاحمدي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 29 عقاراً تسداول منها 19 عقاراً في العقار الخاص و10 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى السوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

● وجاءت محافظة الفروانية رابعا في المرتبة الرابعة من خلال تداول 20 عقاراً تسداول منها 19 عقاراً في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى السوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

● وجاءت محافظة الجھراء والعامصة خامساً وجاءت محافظة الجھراء والعامصة في المرتبة الخامسة مكر من خلال تداول 9 عقارات في كل محافظة على حدة. أما محافظة الجھراء فقد تركزت الـ 9 عقارات في العقار الخاص وعلى مستوى التداولات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تسداولات عقارية خلال هذه الفترة.

كما أن محافظة العاصمة التي تداول فيها 9 عقارات تداول منها 8 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 4 عقارات في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

● عاطف رمضان



5 صفقات عقارية بـ6 ملايين دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 14 إلى 18 أكتوبر الماضي عن 5 صفقات مليونية بقيمة 6 ملايين دينار تركّزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 4 صفقات تمت في العقار الاستثماري وصفقة أخرى تمت في العقار الخاص. أما الـ 4 صفقات التي تمت في العقار الاستثماري، فكانت عبارة عن بيت مساحته 1050

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	4	0	0	0	0
حولي (2)	1	0	0	0	0
الفروانية (3)	2	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	7	0	0	0	0
الاحمدي (5)	1	0	0	0	0
الجھراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	15	0	0	0	0

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الشريط الساحلي	مخازن
العاصمة (1)	8	1	0	0	0
حولي (2)	13	0	0	0	0
الفروانية (3)	19	1	0	0	0
مبارك الكبير (4)	31	10	0	0	0
الاحمدي (5)	19	1	0	0	0
الجھراء (6)	9	0	0	0	0
المجموع	104	26	0	0	0

الاستثمارات السعودية في مصر آمنة

الرياض - أ.ش.أ: أكد رئيس مجلس الأعمال السعودي المصري د.عبدالله نحلان أن الاستثمارات السعودية في مصر لن تسم نتيجة الاضطرابات التي تشهدها القاهرة حالياً. داعياً المستثمرين السعوديين إلى الالتفات إلى استثماراتهم ومشاورتهم الاقتصادية التي أتوا من أجلها، والبعد عما يحدث في الشارع المصري سياسياً.

وكشف نحلان - في تصريحات خاصة لـ «الشرق» السعودية أمس - أن الحكومة المصرية تطمئن جميع المستثمرين السعوديين والخليجيين أيضاً على أصول استثماراتهم بشكل مستمر، وتؤكد في الوقت نفسه على أن ما تمر به مصر ما هو إلا أزمة طارئة، وستتمكن من تجاوزها. وقال «أن الأمور لم تتضح حتى الآن في ظل عدم اكتمال الدستور

المصري، وانتخابات مجلس الشعب»، وأكد أن رجال الأعمال المصريين ومؤسستهم، سواء كانت تابعة للغرف أو اتحاد الصناعات أو مجلس الأعمال، جميعهم يساندون الاستثمارات السعودية، ويطلبون الرئيس المصري بضرورة الاستعجال في علاج ملف المعوقات الاستثمارية التي تواجه رجال الأعمال السعوديين في مصر.

وكان رئيس مجلس الغرف السعودية م.عبدالله بن سعيد المنطبي الذي ترأس وفد رجال الأعمال السعوديين لدى زيارته إلى مصر في وقت سابق صرح بأن الاستثمارات السعودية في مصر تغطي 2500 مشروع برأسمال يتعدى 27 مليار دولار، وكانت الزيارة قد أسفرت عن التوصل إلى حل مشاكل 30٪ من المشروعات لمستثمرين سعوديين كانت

مصارف سعودية تمنع التعامل مع الأجانب في العمليات المالية للمنشآت

الرياض - يو.بي.أي: قالت مصادر مصرفية سعودية أن عدداً من المصارف امتنع عن التعامل مع غير السعوديين العاملين في المؤسسات الأهلية في العمليات المالية العائدة للحسابات المصرفية الخاصة بالمنشآت. ونقلت صحيفة الاقتصادية أمس عن طلع حافظ الأمين العام للجنة الإعلام والتوعية المصرفية في المصارف السعودية أن المؤسسات الأهلية باتت تندرج تحت بند الأفراد السعوديين ما يمنع منعاً باتاً أن يفوض في إدارة حساباتهم المصرفية غير السعوديين وأن كل المعاملات المالية بجميع أنواعها تتم

كما تعامل الحسابات الفردية الأخرى التي تحظر إدارة غيرها من قبل غير السعوديين. وقال: التعليمات لا تجيز لغير السعودي التعامل مع حسابات المؤسسات الأهلية لأسباب قانونية بينما يمكن تفويضه في حسابات الشركات الكبرى شرط أن تكون لديه إقامة سارية المفعول وأن يكون على كفاية الشركة وإلا فلن تقبل عمليات إيداع المبالغ المالية أو الشيكات كما يجب أن يكون لديه تفويض واضح من قبل الشركة وفيما يخص التفويض الرسمي تلزم به الشركات حتى أن كان مندوبهم سعودياً.

● منى الدغيمي